Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التنويع الاقتصادي ضرورة لاقتصاد جزائري تنافسي

Economic diversification is a necessity for a competitive Algerian economy

بومعزة حليمة Boumaza Halima
جامعة سطيف (الجزائر)
boumaza.halima@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020-06-28 تاريخ القبول : 2020-10-02

الملخص :

يهتم البحث بموضوع حيوي ومهم يتمثل في تنافسية الدول في ظل بيئة معاصرة ومتغيّرة بشكل سريع، في ظل ضرورة سعي الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، باتت التّنافسية تحدّيا كبيرا لكل الدّول خاصة منها النّامية، لأنّها تعتبر فرصة لها للخروج من محدودية السّوق الصّغير وتجاوز الصّعوبات التي تواجهها من تدهور اقتصادها الضيّق، إلى السّوق العالمي الواسع وتصدير السّلع والخدمات وفق نظم وإجراءات عالمية والقدرة على المنافسة وفتح أسواق جديدة .

هدفت الدراسة إلى معرفة موقع الاقتصاد الجزائري ضمن اقتصاديات العربية النفطية وغير النفطية، والاقتصاد الجزائري مثله مثل باقي دول العالم، يواجه تحديات الانفتاح التّجاري العالمي، الذي يلزم الدّولة وكل مؤسساتها السّعي جاهدة بكل إمكانياتها وراء إيجاد مكانة في هذه السوق العالمية، التي تفرض قانون البقاء للأقوى .

كلمات مفتاحية : التنافسية الدولية، التنويع الاقتصادي، تنافسيةالاقتصاد الجزائري.

Abstract:

The research focusconcerned on a vital and important issue of the competitiveness of countries in a contemporary and rapidly changing environment. In light of the need for countries to integrate into the new global economy, competitiveness is a great challenge for all countries, especially developing countries. It is an opportunity for them to overcome the limitations of the small market. Faced by the deterioration of its narrow economy, to the global market and the export of goods and services according to global systems and procedures and competitiveness and the opening of new markets.

The study aimed to know the position of the Algerian economy within the Arab economies, both oil and non-oil, and the Algerian economy, like the rest of the world, is facing the challenges of global trade openness, which obliges the state and all its institutions to strive hard to find a place in this global market, For the strongest.

Keywords :International competitiveness, economic diversification, competitiveness of the Algerian economy

1. تمهيد:

في ظل البيئة الدّولية المعاصرة والمتغيّرة بشكل سريع، وضرورة الاندماج بالاقتصاد العالمي الجديد المتمثّل بتحرير التّجارة العالمية، باتت التّنافسية تحدّيا كبيرا لكل الدّول خاصة منها النّامية، لأنّها تعتبر فرصة لها للخروج من محدودية السّوق الصّغير وتجاوز الصّعوبات التي تواجهها من تدهور اقتصادها الضيّق، إلى السّوق العالمي الواسع وتصدير السّلع والخدمات وفق نظم وإجراءات عالمية والقدرة على المنافسة وفتح أسواق جديدة .

وباعتبار الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات. وفي ظل الانفتاح التجاري والتّنافسية الدّولية التي تهيمن على العالم اليوم، أصبح من الضروري والمستعجل على الدّولة إعطاء الأولوية لتنويع اقتصادها . لتفادي أزمات اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النّفط عالميا، وكذا الإنعكاسات السّلبية التي قد تواجهها لانضمامها مستقبلا للنّظام التّجاري متعدد الأطراف، خاصة أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا لا تتعدى 3 % من إجمالي صادراتها، وهذا بدوره يجعل استفادة الجزائر من انضمامها إلى هذا النظام محدودا .

1.1 أهمية البحث:

يعتبر ضرورة الاهتمام بإدراج أي دولة من حيث تنافسها دوليا في المراتب الأولى من بين أولويات بقاءها واستمرارها في السوق المحلية والعالمية، كما يعتبر التّنويع الاقتصادي محور التّنمية وعصبها في البلدان المصدّرة للمحروقات، كونه يعتبر مخرجا لها من أزمة الارتباط بالنفط كمورد وحيد للاقتصاد، والذي يتأثر بصدمات تقلبات الأسعار العالمية .

2.1 إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق تبرز إشكالية هذا البحث كما يلي :

هل يعتبر الاقتصاد الجزائري تنافسيا مقارنة بالدول العربية النفطية والغير نفطية ؟

من التساءل الرئيسي يمكن طرح السؤالين الفرعيين التاليين:

أ. ماهي المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري دوليا؟

ب. ماهي التدابير الواجب اتباعها لانجاح سياسة التنويع الاقتصادي وتحسين تنافسية الجزائر الدولية؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يمكن وضع الفرضية التالية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري غير تنافسيا بالنسبة للدول العربية النفطية وتنافسيا بالنسبة للدول العربية النفطية.

2.التنافسية الدولية

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوما معقّدا ومتعدّد الجوانب، وازداد الاهتمام به نتيجة لتطورات البيئة الاقتصادية العالمية، التي أثّرت ليس فقط على المؤسسات فحسب، بل أصبحت بلوغها حتميا بالنسبة للدّول بوصفها أداة لتحقيق النّمو المستدام والرّفاهية الاجتماعية.

1.2 تعريف التّنافسية

إنّ تحديد مفهوم التّنافسية هو في غاية الأهمية للنّجاح في الأسواق الخارجية، سواء على مستوى الدّولة، والتي يتطلب تمتّعها بميزة تنافسية تواجه بها شراسة المنتجات العالمية، أو على مستوى القطاع ، أو على مستوى المؤسسة. وبالتّالي يختلف مفهوم التّنافسية فيما إذا كان الحديث عنها على مستوى الإقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي. ويختلف مفهوم التّنافسية حسب الفترات التاريخية فهو يتميز بالدّيناميكية، ويعتبر مفهوما متعدد الأبعاد. وغير معرّفة بشكل واضح بين مختلف الهيئات والمعنيين بهذا الموضوع، إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يركّز على تنافسية السّعر و التجارة وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع[1]،

نظرا لأهمية مفهوم التنافسية، توسّعت التّعاريف التي قدمت لها حتى من قبل المنظمات والهيئات الدولية، فعرفت كالأتي :

- حسب المعهد العربي للتخطيط " Arab Planning Institute": " هي الأداء النّسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية

"[2]. فهي "تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالا للتنافس مع الأمم الأخرى"[3].

■ حسب المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)" World Economic Forum": "هي قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اجتياز الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه تحافظ و توسع الدخل الحقيقي للمواطنين" [4]. وكذلك عرفها في تقرير سنة 2003 أنها:" قدرة الدولة على إنتاج سلع فريدة وجديدة وحديثة تستند على العنصر التكنولوجي وليس على المزايا النسبية القائمة على تقديم منتجات تتسم بانخفاض تكلفتها ووفرة مصادرها الطبيعية"[5].

■ حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية " International Institute IMD"for Management Develoment: " تشير إلى قدرة الدولة والمنشأة على توليد ثروة اكبر من منافسيها في الأسواق العالمية" [6]. ويشير نفس التّقرير إلى أنّ الدول الصّغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التّنافسية الشّركات في الدّول الصّغيرة فرصة للخروج من محدودية السّوق المحلّي إلى رحاب السوق العالمي. يتناول الكتاب السّنوي للتنافسية العالمية "IMD" بشكل خاص طريقة رسم خريطة طريق من خلالها تساعد الدّول على قياس قدرتها التّنافسية. ومن بين إنجازاته التي أضافت لمسة لأعماله السنوية، مقال نشر لصاحبه " Stephan Garelli"على أن التّنافسية رغم تعدد أوجهها، إلاّ انه يمكن التعبير عنها على أربعة مستويات هي[7]: الكفاءة، الاختيار، الموارد والأهداف، حيث تكتسب التّنافسية من خلال الكفاءة التي تتحدّد من خلال الإنتاجية، كما أنّ التّنافسية تنطوي على الإختيار الإستراتيجي للاختصاصات التي يمكن من خلالها تحقيق قيمة مضافة، أي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل من، توفّر الكفاءة وحسن الإختيار الذي يجعل من القيمة المضافة المحتملة في السّوق الدّولية اكبر من بقية المتنافسين، ثم يأتي دور الدولة في تعبئة الموارد المختلفة والضّرورية بدورها لتجسيد الاختيارات على أرض الواقع، مثل البنية التّحتية،التكنولوجيا، التّمويل والتّعليم ، وأخيرا الأهداف، التي يتّفق الاقتصاديون على أن تحقيقها يكون عن طريق خلق وكسب ميزات تنافسية لمواجهة المنافسة الدّولية، وبالتالي فالتّنافسية ليست هدفا في حدّ ذاتها، وإنما هي وسيلة اقتصادية لتحقيق الأهداف المتوخاة من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين في الدولة .

■ حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) :"هي مدى قدرة الدولة على إنتاج السّلع والخدمات والوصول إلى السّوق العالمية في ظل أدوات السوق الحرة والعادلة، وذلك في الوقت الذي تحافظ فيه على نمو الدخل القومي الحقيقي على المدى البعيد"[8].

■ حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية and development United Nations Conference on Trade "الأونكتاد UNCTAD" : التنافسية على مستوى الدولة هي الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تلائم الأذواق في الأسواق العالمية"، وفي نفس الوقت تحافظ أو تزيد الدخول الحقيقية لأفرادها "[9]

وبالتّالي، يمكن من التّعاريف السّابقة، استنتاج أهمية التّنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التّنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد لكل من الدولة والمؤسسة، وتحفيز الإبداع والابتكار من أجل تعزيز وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج، ومن أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التّكاليف والأسعار.

2.2 التنافسية الدّولية ومؤشرات قياسها

تهتم الدول عند قياس قدراتها التنافسية في المجالات الاقتصادية كما تهتم المنظمات والهيئات الدولية في المقارنة بين اقتصاديات الدول النّامية والمتقدمة، بحساب عدد من المؤشرات المعنية وخاصة في التجارة الخارجية نظرا لأهميتها وارتباطها المباشر بالعالم الخارجية . وتتنوع مؤشرات التنافسية عموما، حسب أساس قياسها، إن كانت المؤسسة أو القطاع أو الدولة.

تعتبر مقاييس التّنافسية الدّولية مؤشر لصحة أو تدهور الاقتصاد الوطني لأي دولة في العالم، فغالبا ما يكون واضعي السّياسات معنيين بأداء اقتصاد الدولة بالمقارنة بدول على مستوى مماثل من التنمية الاقتصادية، أو تنتمي لنفس المنطقة الإقليمية، من أجل المقارنة والتفوق عليها في الأداء، وبالدول الأكثر تطورا من اجل محاولة التقرب من نتائجها . فهي أداة تكفل معلومات مهمة تساعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، كما أنها تقدم تحليلا نظريا دقيقا لكل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي للدول[10].

تركّز الدول عند قياس قدراتها التنافسية في المجالات الاقتصادية بحساب عدد من المؤشرات المعنية وخاصة في التجارة الخارجية نظرا لأهميتها وارتباطها المباشر بالتجارة الخارجية، وتتنوع مؤشرات التنافسية التي ترتبط مباشرة بالتجارة الخارجية ويختلف تفسيرها والغرض منها، فعلى سبيل المثال فان مؤشري الاندماج : مؤشر التجارة داخل الصناعة" Intra-Industry Trade(I.I.T)"وتوافق الصادرات"(Cosine) Correspondence index "، يفسران الاندماج وتطابق الصادرات السلعية مع متطلبات الأسواق العالمية، بينما يقيس مؤشر تركز الصادرات وأهميته النسبية بمدى تنوع الصادرات السلعية وأهميتها في الأسواق العالمية، والذي يشار إليه بمؤشرين : مؤشر تركز الصادرات"Concentration Index"،ومؤشر الميزة النسبية"Revealed Comparative Advantage Index RCA " .

تعدّ منظمات وهيئات عديدة تقارير عن التنافسية في العالم يصل عددها إلى 40 تقرير دولي[11] ، نذكر منها المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي، المعهد العربي للتخطيط، وغيرها من الهيئات التي تهتم بتقييم شامل للمستوى الحالي للقدرة التنافسية في دول العينة، وترتيبها تنازليا من الأكثر قدرة على المنافسة إلى الأقل قدرة، بتقديمها مؤشرات واسعة عن التنافسية في دول العالم، وتنوّع الأدبيات في معالجتها لتحديد القدرة التنافسية أو عواملها. فيبرز بعضها جوانب من المناخ الاقتصادي وجاذبية الدولة في نظر المستثمرين أو المتعاملين الأجانب .نذكر بهذا الصدد جهود الجهات التّالية[12] :

أ. قياس التنافسية الدولية حسب البنك الدولي:

يعدّ البنك الدولي بيانات عن مؤشّرات التّنافسية للعديد من الدول، بدون إصدار تقرير عنه، تتضمّن هذه المؤشّرات عددا من البلدان، ويتم ترتيبها وفق مجموعة متغيّرات يبلغ عددها 64 متغيّرا. ويضع ترتيبا للدّول وفق كل من هذه المؤشّرات التي تتجمع عموما في المجموعات التالية : الإنجاز الإجمالي، الدّيناميكية الكلّية وديناميكية السّوق، الدّيناميكية المالية، البنية التّحتية ومناخ الإستثمار، رأس المال البشري والفكري . كما يضيف البنك الدولي مؤشرات متخصصة مساعدة من بينها[13]:

- مؤشر الحرية الاقتصادية لدول العالم (وتتراوح القيم بين"1" الذي يعني الحرّية الكاملة، و"5" الذي يعني بها غياب الحريّة الإقتصادية بشكل كامل) ؛

- مؤشر الحرية : الذي يعده "بيت الحرية Freedom house" ؛

- مؤشر مجتمع المعلومات" I.S.I (Information Society Index)"، ويعدّه مركز التّنمية الدولية"IDC"بالتّعاون مع جريدة" World Times" ويشمل 35 دولة، مقدما بيانات على المشاركة في ثورة المعلومات ومقارنتها مع دول العينة.

- المؤشر الثلاثي عن ثروة الأمم للاقتصادات الصّاعدة: ويشمل41دولة منها أربعة عربية، باستخدام ثلاثة مؤشرات مركبة فرعية: مؤشر البيئة الاقتصادية، مؤشر تبادل المعلومات، مؤشر البيئة الاجتماعية.

ب. قياس التنافسية الدولية حسب معهد إدارة التّنمية الدولية

يعدّ المعهد الدّولي لتنمية الإدارة "IMD" الذي يتخذ مقرا بسويسرا، كتابا سنويّا عن التّنافسية في العالم. يتضمن تصنيفا للدّول حسب قدراتها التنافسية وترتيبا لها. وقام المعهد بتطوير العوامل والمؤشرات المعتمدة في تقاريره ،حتى وصلت إلى ما يقارب ثلاثمائةمعيار لتصنيف 49 دولة تقريبا في العالم[14]. يعتمد المعهد في حساب مؤشرات التنافسية على استخدام مزيج مركب يجمع بين نتائج استطلاعات الرأي للمدراء التنفيذيين، ورجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية (قياسات عن مسوحات رأي)، وبين البيانات الإحصائية التي يتم تحصيلها من مصادر مختلفة (قياسات كمية)، ومن ثم معالجة هذه المعلومات والبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية البسيطة والمرجّحة والقيم المعيارية للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة له[15]. قام المعهد بتقسيم مؤشرات التنافسية إلى أربع مجموعات رئيسية هي : الأداء الاقتصادي، الفاعلية الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال، البنية التحتية، ويندرج ضمن هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية التي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية أخرى، كما هو موضح في الشكل أدناه[16]:

الشكل رقم(1) : عوامل التّنافسية

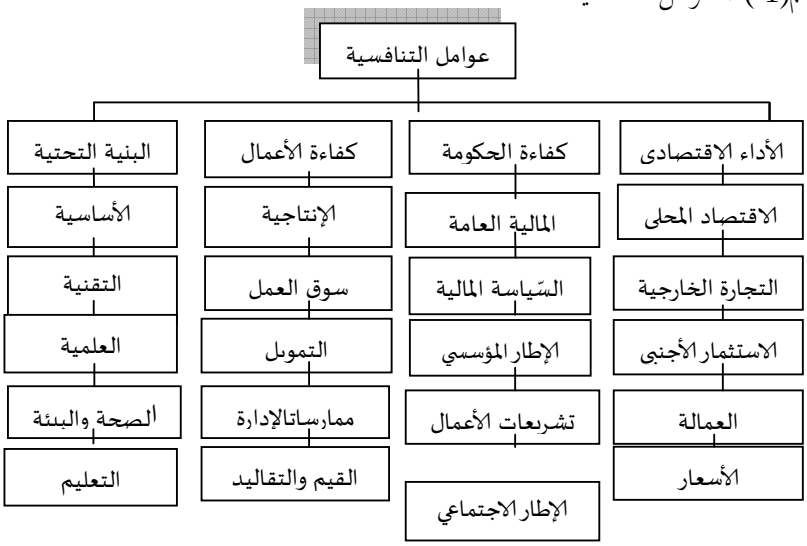

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء –هيئة تخطيط الدولة– "مشروع دعم الجاهزية التّنافسية"، التّقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السّوري ،2007ص30.

ت. قياس التنافسية الدولية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي

يتخذ المنتدى الاقتصادي العالمي "WEF"من سويسرا مقرا له أيضا، وكان قبل1996مشاركا ل"IMD" في إعداد التقرير السنوي عن تنافسية العالم، ثم استقل بعد ذلك بإصدار تقريرا مستقلا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية"CID" التابع لجامعة هارفرد الأمريكية، باسم "تقرير التنافسية الكونية(GCRGlobal Competitiveness Report -)"[17].

يستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي حوالي مائة وخمسة وسبعين (175) معيار لترتيب مائة وثلاثة وثلاثين دولة. علما أن بعض المعايير المستخدمة من قبل كل من " IMD" و "WEF" تختلف من سنة إلى أخرى، ويتغير عدد الدول قيد الدراسة خلال السنوات، علما أن المنهجية المتبعة لكلاهما متماثلة إلى حد كبير.

تتسم منهجية المنتدى في قياس التنافسية بالتطور المستمر، وذلك بغية الإحاطة بأكبر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية الدول في مختلف مرحل نموها. يتألف المؤشر الكلي من 12 مؤشرا رئيسيا تغطي اكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية الدول، وتأتي هذه المؤشرات الرئيسية تحت ثلاثة مقاطع رئيسية، حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للدول، ويتألف كل مقطع من مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى التي يتم احتساب بعضها من خلال مسح رجال الأعمال في الدول المدرجة، أما البعض الأخر فهي معطيات رقمية يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة كما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم (1): مكونات مؤشر التنافسية الكلّي المعزّز للنّمو

المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل تطور الإبداع والابتكار
أداء المؤسسات العامة	التعليم العالي والتدريب	مدى تطور بيئة الأعمال
البنية التحتية	كفاءة أسواق السلع	مدى تطور بيئة الأعمال
استقرار الاقتصاد الكلي	كفاءة أسواق العمل	الابتكار
الصحة والتّعليم الأساسي	كفاءة الأسواق المالية	
	الجاهزية التكنولوجية	

حجم الأسواق

Source : World Economic Forum, « The competitiveness Report 2007-2008.

كما يتم إعطاء أوزان لكل مجموعة من المؤشرات وفقا لتصنيف اقتصاد الدولة، حيث يعطي أهمية اكبر لمؤشرات المجموعة الأولى التي تضم الأداء المؤسسي وأداء الاقتصاد الكلي، والتعليم ، الصحة والبنية التحتية، إذا كان البلد من فئة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، ويعطي وزن منخفض للمؤشرات التي تقيس الإبداع، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أوزان المؤشر المعزّز للنمو

مجموعات المؤشرات	اقتصاد الموارد الطبيعية	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الإبداع والابتكار	المجموع
المتطلبات الأساسية%	60	40	20	120
معززات الكفاءة %	35	50	50	135
عوامل تطور الإبداع %	5	10	30	45
المجموع	%100	%100	%100	

Source : World Economic Forum, « The competitiveness Report 2007-2008.

وعليه مما سبق، نجد أن أساليب ومؤشرات قياس التنافسية تختلف باختلاف المستوى الذي يتم تناوله، كما تختلف بحسب منهجية الجهة التي تقوم بقياسه. وهو ما يؤكد مدى تعقّد وتعدّد أبعاد هذا المصطلح البالغ الأهمية، عند كل المتعاملين الاقتصاديين والدول والهيئات والمنظمات العالمية .

3 **تنافسية الجزائر وحتمية التنويع الاقتصادي**

أصبحت سياسة التنويع الاقتصادي موضوعا يتداول في الكثير من الدراسات والنّقاشات السياسية، كونها تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، و ذلك التنويع يساهم في تقليل المخاطر الناجمة على التركيز و خاصة التقلبات الموجودة في قطاع المحروقات مثل ماهو الحال للدول النفطية وتداعيات أزمة انخفاض النفط.

1.3التنويع الاقتصادي

يعتبر التّنويع الاقتصادي محور التّنمية وعصبها في البلدان المصدّرة للمحروقات، كونها يعتبر مخرجا لها من أزمة الارتباط بالنفط كمورد وحيد للاقتصاد، والذي يتأثر بصدمات تقلبات الأسعار العالمية .

اجتهد الكثير من الباحثين في دراساتهم واختلفوا في تقديم مفهوم عن التنويع الاقتصادي وتأثيراته مع متغيرات اقتصادية، فمنهم من قدّم تعاريف وفقا لأدبيات اقتصادية، ومنهم من قام بأبحاث ودراسات لإثبات فرضياته المطروحة .

تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار و تقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، و تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية و الشركاء التجاريين الدوليين، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة:

- تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية [18] .

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية و الزراعية وخلق قاعدة إنتاجية و هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع [19] .

وبشكل عام فالهدف الأساسي من التنويع هو" تخفيض الاعتماد على قطاع البترول و عائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي و صادرات غير بترولية و مصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام و تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية [20].

2.3سياسة التنويع الاقتصادي وتقييم تنافسية الجزائر الدولية

لأجل تقييم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة، لابدّ من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمّية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنويع الاقتصادي.

أ. مدى فعالية سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت أسعار النّفط عالميا تدهور حادّا بأكثر من 50%في سنة 2014من قيمته، فقد انخفضت من 110دولار لأقل من 50 دولار للبرميل . والجزائر من أكثر الدول تأثّرا بهذه الصدمة العالمية، نظرا لان قطاع المحروقات هو المصدر الأساسي للدّخل والذي يسيطر على نحو 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية، و97%من إجمالي صادراتها . وهو ما دفع السّلطات المعنية والمتخصصين في الشؤون الاقتصادية بدق ناقوس الخطر، والمطالبة السّريعة بمراجعة جوهرية للسّياسة الاقتصادية، تستهدف من خلالها تشجيع التنويع الاقتصادي.

- **درجة الانفتاح التجاري**

يسمح قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر، بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية من جهة ومعرفة علاقة تأثير مؤشرات الانفتاح على أدائها الاقتصادي من جهة أخرى، وتم الاعتماد على أكثر من مؤشر للوقوف على مدى الانفتاح التجاري الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال الفترة .

المؤشر 1 : الذي يحسب بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر 2 : فتدرج فيها فقط الصادرات خارج المحروقات+ الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر3 : يحسب بمتوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات.

المؤشر 4 : يعبر عن قيود التجارة ويحسب بنسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة .

الجدول رقم (3): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

المؤشر	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2015	2017
المؤشر1	0.628	0.608	0.656	0.706	0.765	0.71	0.694	0.672	0.781	0.652	0.630
المؤشر 2	0.241	0.284	0.287	0.249	0.311	0.39	0.347	0.314	-	0.310	0.332
المؤشر3	11.8	13.4	10.7	7.6	6.8	7	6	5.3	8.1	8.3	8.32
المؤشر4	5.5	8	6.3	3.2	3.2	4.6	3.9	3.8	3.8	3.6	3.4

المصدر: دريس رشيد، "انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11 ، 2014، ص27.

احصائيات البنك الدولي مستمد من الموقع الخاص: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

نلاحظ أن **المؤشر1** في ارتفاع تأثرا بزيادة صادرات المحروقات باستثناء الفترة (2009 -2011)، التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط، ليصل سنة2008إلى 0.765، ويعود إلى ارتفاع صادرات المحروقات خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط ابتداءا من 2003 والى ارتفاع حجم الواردات، حيث ازداد الميل المتوسط للواردات وتزامن مع دخول اتفاق الشراكة الاوروموتوسطية حيز التنفيذ بالإضافة إلى التقدم في مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية .

أما **المؤشر2**فيعكس حقيقة درجة انفتاح تجارة الجزائر، فنجد قيمه منخفضة جدا مقارنة بالمؤشر 2، والسبب يعود إلى ضآلة الصادرات خارج المحروقات مقارنة بصادرات المحروقات .

أما **المؤشر3 و 4** فهما مؤشري قيود التجارة، حيث كلما انخفضت قيمتهما كلما دل ذلك على زيادة درجة الانفتاح التجاري ، حيث نلاحظ انخفاض تدريجي الرسوم الجمركية، لكن اغلبها مست وأثرت على الواردات، حيث انتقلت من 45% ابتداءا من جانفي 1997 ثم 40% في 2001 ثم 30% في 2003.[21] ونستنتج من مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر إلى خلاصة مفادها أن هذا الانفتاح كان تدريجي لكن بالتركيز على الواردات، وهو ما اثر سلبا على التنويع الاقتصادي والاتكال فقط على صادرات المحروقات مقابل هشاشة قطاع الصادرات خارج المحروقات .

الجدول رقم (4): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر1	0.634	0.621	0.597	0.560	0.559
المؤشر 2	0.371	0.369	0.287	0.295	0.315
المؤشر3 (%)	7.1	7.6	6.8	7.6	7.2
المؤشر4 (%)	5.3	4.2	5.5	4.2	5.3

المصدر: احصائيات البنك الدولي مستمد من الموقع الخاص: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

- **محيط أعمال التجارة الخارجية**

من مؤشرات التنويع الاقتصادي درجة تيسير التجارة الخارجية (عدد المستندات في عملية التصدير - الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير - تكلفة التصدير)، ومساهمة الصادرات التكنولوجية في الصادرات خارج المحروقات التي تعتبر ضئيلة جدا، وكما نلاحظ في الجدول الموالي، أن الإجراءات المتبعة في النشاط التصديري، تعتبر نوعا ما معسّرة فيما يخص عدد الوثائق الواجب توفيرها وعدد الأيام التي لابد للمصدر من انتظارها لإتمام صفقته التصديرية، خاصة إذا قورنت مع دول عربية أخرى خاصة القريبة جغرافيا وثقافيا مثل تونس والمغرب، كما سنتطرق إليه لاحقا. وبالتالي يمكن استنتاج أن هذه المعوقات تحدّ من انفتاح تجارة الجزائر على الخارج وتساهم في تخوف أصحاب المؤسسات في القطاعات خارج المحروقات في المساهمة في التنويع الاقتصادي .

الجدول رقم (5) :مؤشرات محيط أعمال التجارة الخارجية - الجزائر - للفترة 2012-2016

البيانات	6201	2015	2014	3201	2201
صادرات التكنولوجيا المتقدّمة	..	0,15	0,16	0,19	0,13
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير، (الأيام)	..	..	17	17	17
الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير، في الحالة المتوسطة	4	..	3	..	8
تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)	..	..	1 270	1 270	1 260
عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير (العدد)	..	..	8	8	8

المصدر : إصدار البنك الدولي بنك البيانات مؤشرات التنمية العالمية على الموقع

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA

- **مؤشري تركز و تنوع الصادرات السلعية**

يعد كل من مؤشر التركز والتنوع من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في أي دولة ، وسنتطرق الى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال كلا المؤشرين كالأتي :

- **مؤشر تركز الصادرات :** نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن مؤشر التركيز السلعي للصادرات انه يقترب من1 وهذا دليل على تركز الصادرات وبالتالي ضعف التنوع،حيث سجل على التوالي خلال السنوات 2012،2013، 2014و2015 النسب التالية 0.5397 ، 0.5407، 0.4897 و0.4852 علما أن قيمة المؤشر في سنة 2009 كانت 0,5536 بينما كانت في سنة 2002 تقدر ب 0,5196، وهي نسب متقاربة تشير كلها إلى تركز صادرات الجزائر في سلعة واحدة فقط نتيجة ارتفاع نسبة صادرات النفط. تؤكد نتائج بحث كل من بلقاسم العباس ووليد عبد مولاه[22]،أن مؤشر تركز الصادرات السلعية مرتفع عند الدول المصدرة للنفط لأنها تركز صادراتها السلعية بنسبة فائقة في النفط و الدول غير المصدرة للنفط ينخفض فيها قيمة هذا المؤشر.

- **مؤشر تنوع الصادرات:** أما فيما يتعلق بمؤشر التنوع ,فقد عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على موقعه المتعلق بالإحصائيات[23] ,بأنه يأخذ قيمة ما بين 0 و 1,و كلما اقتربت هذه القيمة من 1 فهذا يشير إلى اختلاف كبير في المنتجات المصدرة للبلد محل الدراسة مع ما يتم طلبه في الأسواق العالمية و العكس صحيح. ويحسب كالأتي:

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

hij : هي حصة المنتج i في الصادرات الإجمالية للبلد او مجموعة الدول j. و **hi**: هي حصة المنتج i في الصادرات العالمية الإجمالية

نلاحظ من خلال النتائج المسجّلة في الجدول، أن النّسب كلها خلال الفترة (2012-2015) تقترب من الواحد، وهذا يشير إلى عدم موافقة المنتجات الجزائرية المصدرة لمتطلبات الأسواق العالمية وهذا يعود لرداءتها خاصة من حيث بساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها . و الدليل على ذلك الإحصائيات المسجلة في الجدول رقم 4، و الذي يشير إلى أن نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية لا تمثل سوى نسب ضئيلة جدا بالنسبة للصادرات الإجمالية , حيث في الفترة الممتدة بين (2012-2015) النسب كانت على التوالي (0.13) - (0.19) - (0.16)- (0.15)

الجدول رقم (6) : مؤشرات التركيز و التنويع للمنتجات الجزائرية في للفترة 2012-2015

السنة	2013			2012		
المؤشر	3	2	1	3	2	1
النسبة	0.73	0,54	95	0,72	0,53	98
السنة	**2015**			**2014**		
المؤشر	3	2	1	3	2	1
النسبة	0,78	0,48	91	0,74	490,	99

المصدر: إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسميhttp ://unctadstat.unctad.org 1- عدد المنتجات
2- مؤشر التركيز 3- مؤشر التنويع

ب. **مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي بين الجزائر وبعض الدول العربية**

رغم الهبوط الحاد الذي عرفته أسعار النفط، وتأثيره المتفاوت على الدول المصدرة له، فقد ظلّت بعض الدول في موقف قوي من خلال النمو الاقتصادي المعتدل.

- **مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي مقارنة(دول عربية نفطية - الجزائر)**

هناك العديد من الدلائل التي يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها في البلدان التي تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، من بينها بلدان مجلس التعاون الخليجي، من حيث بعض معايير قياس التنويع الاقتصادي، منها: مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في مقابل مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و تركيز الصادرات .

- مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات : تمثل مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات إحدى أدلة التنويع وأكثرها شيوعا، وإقتصادات الخليج خلال الخمسة عشرة سنة الماضية أثبتت نجاح السياسات المباشرة التي تبنتها الدول التابعة للمجموعة في إطار البحث عن مصادر بديلة للنفط لتوفير الإيرادات المالية .فخلال المدّة (2000-2010)، تراجعت مساهمة القطاع النفطي من 91% سنة 2000 إلى 88.1% سنة 2009، وانخفض في سنة 2014 إلى 49%من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، واقترن ذلك بتطور مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية البديلة للنفط كالأتي[24] :

– **التجارة غير النّفطية والسّياحة :** فقد ارتفعت درجة مساهمة عوائدها في إجمالي الناتج المحلي من 8.4% إلى 8.9%، حيث نسبة مساهمة التجارة والسّياحة زادت بنسب متفاوتة في الدول المنتمية كالأتي : في البحرين ارتفعت من 1.6%إلى 12.4%، وفي الإمارات من 9.4%إلى13%، وفي الكويت انتقلت من 7.8% إلى 8.1%، في حين بقيت ثابتة كما هي في قطر وعمان، وانخفضت في السعودية من 7.8 % إلى 7.2% في الفترة نفسها .

– قطاع الصناعات التحويلية : ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 8% إلى 9 % تقريبا في سنة 2009، ووصلت تقريبا إلى 16% سنة 2015، و يرجح أن ترتفع النسبة إلى 19%سنة 2020 .

– مساهمة السّلع المصنّعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس المدة كالأتي : البحرين انتقلت المساهمة من 16.3% إلى 31.6%، وفي الإمارات من 3.9% إلى 11.6% ، وفي عمان من 0.6% إلى 5.3%، وفي السّعودية من 1.6% إلى 2.5% ، فيما انخفضت النسبة لكل من قطر والكويت من 5.4 % إلى 3.8% ، ومن 2.2%إلى 1.4%التوالي .

- **تركّز وتنوع الصادرات :** كما ذكرنا سابقا بان كل من مؤشري التركيز والتنوع تعتبر من أهم الدلائل عن مستوى التنوع الاقتصادي في الدول، حيث يقيس مؤشر التنوع حصة الصادرات من السلع الأساسية من إجمالي الصادرات العالمية ، ويتراوح بين 1-0 حيث كلما اقتربت قيمته من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى وبالتالي يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، أما مؤشر التركيز (مؤشر هيرفندال- هيرشمان) ، فيقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، وتتراوح أيضا قيمته بين 0 و 1 وكلما اقترب من 1 كلما اقتربت الصادرات المحلّية من التركيز التام ويعني الاتكال على قطاع أكثر من القطاعات الأخرى .

الجدول رقم (7): مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر مقارنة بدول الخليج

السنوات	2007		2010		2014		2015	
الدول	1	2	1	2	1	2	1	2
الإمارات	0.599	0.486	0.585	0.435	0.484	0.323	0.485	0.243
البحرين	0.721	0.406	0.705	0.441	0.709	0.382	0.672	0.312
السعودية	0.777	0.743	0.768	0.736	0.766	0.722	0.757	0.529
عمان	0.738	0.604	0.683	0.458	0.714	0.600	0.716	0.447
قطر	0.801	0.502	0.796	0.486	0.773	0.524	0.798	0.508
الجزائر	0.802	0.598	0.788	0.523	0.745	0.490	0.783	0.485

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ص78 .

حيث: رقم 1 : مؤشر التنوع رقم 2 : مؤشر التركيز

نلاحظ من خلال مقارنة أداء الدول العربية التي تنتمي لدول الخليج، ارتفاع قيمة مؤشر التنوّع في مجمل الدول ولكن بشكل متفاوت، حيث حققت العراق، الجزائر والسعودية أعلى قيمة في مؤشر التنوع في فترة الدراسة مقارنة بدول المقارنة، وذلك بسبب ارتفاع مساهمة البترول في إجمالي صادراتها . في حين حققت الإمارات أفضل قيمة (الأقل قيمة) في مؤشر التنوع لكل السنوات، وذلك نتيجة لسياستها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية، ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة انعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات النفط من إجمالي صادراتها، وبالتّالي تحسّن مؤشر التنوع، وكما نؤكد أن المؤشر بالنسبة للجزائر في كل سنة مرتفع يقترب من الواحد مقارنة بأغلب الدول الباقية، وهو بعيد جدا عن تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، .أما فيما يخص مؤشر التّركيز فنلاحظ انخفاضه (تحسّنه) في اغلب دول الدراسة بدرجات متفاوتة بين 2007 و2015، وقد حققت الإمارات أيضا أحسن مؤشر تركيز في الفترة المدروسة، حيث أفضل قيمة حققتها سنة 2015 بقيمة 0.243، أمّا بالنسبة للجزائر فأدنى قيمة للمؤشر هي 0.485 وتحقق في سنة 2015 وهو يثبت اجتهاد الدولة في التخلي عن التركيز على المحروقات لكن بالمقابل الصادرات المتعلّقة بالمحروقات انخفضت من 2014 نتيجة لصدمة انخفاض أسعارها .

- **مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي مقارنة(دول عربية غير نفطية- الجزائر)**

باعتبار دول المغرب العربي من الدول العربية التي تقترب جغرافيا وثقافيا مع الجزائر، فانه من الأفضل تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي بين كل من تونس، المغرب، ليبيا والجزائر من حيث تنوّع وتركز الصادرات وكذا عدد المنتجات المصدرة.

- **مقارنة مؤشري تنوع وتركز صادرات دول المغرب العربي مع الجزائر :** نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي و المتمثلة في مؤشري التنوع والتركيز، تتفاوت بين دول المغرب العربي، ونلاحظ أن مؤشر التركيز يقترب من الواحد في كل من ليبيا ثم الجزائر على التوالي، وهو ما يثبت تركيز صادراتهما على النفط، أما تونس والمغرب فقد حققتا اقل نسبة خلال الفترة المدروسة ، وهو ما يدل على عدم تركيز الصادرات في منتج واحد. والدّليل قيم مؤشر التنوع والتي تمثل أحسن قيمة لها بالنسبة لكل من تونس والمغرب (الأقل قيمة) وأقصى قيمها في ليبيا ثم الجزائر (وهو ما يدل تنوع ضعيف).

الجدول رقم (8): مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر مقارنة بدول المغرب العربي

	2007		2010		2013		2015	
السنوات	1	2	1	2	1	2	1	2
تونس	0.553	0.173	0.544	0.162	0.50	0.149	0.517	0.141

المغرب	0.675	0.155	0.664	0.155	0.63	0.155	0.661	0.163
ليبيا	0.809	0.839	0.806	0.795	0.79	0.789	0.801	0.640
الجزائر	0.802	0.598	0.788	0.523	0.73	0.540	0.783	0.485

المصدر: من إعداد الباحثة حيث: رقم 1: مؤشر التنوع رقم 2: مؤشر التركيز. استنادا على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 171 ، ص78.

- إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

- **مقارنة مؤشر تطور عدد المنتجات المصدرة بين دول المغرب العربي و الجزائر**

من حيث عدد السّلع المصدرة، نلاحظ أن الجزائر تصدّر أدنى عدد من المنتجات رغم الإمكانيات ، حتى أنها تناقصت من 108 إلى91 منتج في الفترة (2014-2015)على التوالي، وهو ما يؤكد مواجهة الاقتصاد الجزائري مشكل نقص التنوع في الصادرات خارج المحروقات مقارنة بصادرات المحروقات، مقارنة بأغلب الدول العربية محل الدراسة.

الجدول رقم (9): مقارنة مؤشر عدد المنتجات المصدرة

الدول	**الجزائر**	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	تونس	المغرب	ليبا
2014	**99**	257	221	249	193	165	218	225	229
2015	**91**	258	217	247	219	211	211	114	109

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسمي

http://unctadstat.unctad.org

- **مناخ التصدير**: دراسة مقارنة مناخ التصدير بين دول المغرب العربي الثلاثة، كل من: الجزائر، تونس، المغرب، حيث يتبين تفاوت تكلفة التصدير والتي تحسب من طرف الأونكتاد في تقاريرها السنوية، بالدولار الأمريكي للحاوية الواحدة كما يوضحه الجدول فإن الجزائر الأكثر تكلفة تصدير مقارنة بتونس والمغرب.

الجدول رقم (10): تكلفة التصدير (دولار أمريكي للحاوية الواحدة)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	1606	1606	1606	1198	1248
تونس	760	760	530	723	773
المغرب	577	577	477	577	577
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1248	1248	1260	1270	1270
تونس	773	773	773	775	805
المغرب	577	577	577	595	595

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسمي

http://unctadstat.unctad.org

وكذا تظهر الجزائر الأكثر تطلبا لعدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير، كما تظهر في الجدول.

الجدول رقم (11): عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير (العدد)

السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الجزائر	9	9	8	8	8
تونس	4	4	4	4	4
المغرب	6	6	6	5	5
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**

الجزائر	8	8	8	8	8
تونس	4	4	4	4	4
المغرب	5	5	5	5	5

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(2006-2010-2015)

على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

وكذا تعتبر الجزائر الأكثر دولة تطلبا للوقت اللازم إستغراقه لإتمام عملية التصدير، كما يظهر في الجدول.

الجدول رقم (12): الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (الأيام)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	15	15	17	17	17
تونس	16	16	15	15	13
المغرب	17	17	13	13	13
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الجزائر	17	17	17	17	17
تونس	13	13	13	13	16
المغرب	13	11	11	11	10

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

وبالتالي يظهر من المقارنة ، أن الجزائر تعاني من مناخ غير محفّز للتصدير، والدليل المقارنة بدول قريبة منها اقتصاديا وجغرافيا، ولكن بعيدة عنها من حيث الموارد، فتونس والمغرب لا تكسب ما تزخر به الجزائر من موارد ورغم ذلك الأرقام الظاهرة تؤكد مدى تعسير عوض تيسير وتشجيع التصديرخارج المحروقات، وهو ما يدل على ضرورة الاجتهاد أكثر من الدولة فيما يخص الدعم والمرافقة لتيسير التصدير.

4. تعزيز التنافسية الدولية للجزائر والتدابير الواجب اتّخاذها لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي

لقد تبين من خلال التجربة وانطلاقا من محاكاة تجارب بعض الدول العربية القريبة سواء جغرافيا . أو القريبة من حيث طبيعة ارتباطها بالنفط، أنّ على الجزائر اليوم دولة ومؤسسات إعطاء الأولوية لتبني سياسة ترتكز على خطة مستقبلية لتنويع الاقتصاد وتشجيع القطاعات الأخرى في المساهمة في خلق الثروة .

1.4 التدابير الواجب اتخاذها من اجل إنجاح سياسة التنويع الاقتصادي

على ضوء التّحليل السابق لتنافسية الاقتصاد الوطني ووضعية التجارة الخارجية مقارنة بالدول العربية الناجحة في تفعيل سياسة التنويع،فان على العموم أهم الآليات التي مكنتها من ذلك، توسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، والتّوظيف الجيّد لموارد النفط والغاز في الإنفاق على تنمية القطاعات الإقتصادية الواعدة وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، وإنشاء المناطق الاقتصادية والحرة، وتكوين شراكات إستراتيجية مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، وتحديث القوانين والتشريعات، والعمل على تكوين كوادر وطنية فاعلة .

أ. التدابير المؤقتة للخروج من التبعية للبترول

حسب تقرير صندوق النقد الدولي فانّ سعر برميل النفط المطلوب لإحداث التعادل في ميزانية الدولة هو 131 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك لجأت السلطات لاستغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل واسع من اجل تغطية عجز

الميزانية، في الوقت الذي يشير فيه تقرير صندوق النقد الدولي انه إذا استمر الوضع على ماهو عليه فان الاحتياطات المالية للجزائر ستنضب خلال 7سنوات[25].

حرصا على تفادي تفاقم الأزمة أكثر، اتّخذت السّلطات تدابير لتفادي الوصول للنتائج المرتقبة والتي تمثلت في الأتي[26] :

- اللّجوء إلى فوائض صندوق ضبط الإيرادات؛
- السّماح بانخفاض سعر الصرف ليصبح 106.0524دج لكل دولار في سبتمبر 2015بدلا من 87.92 دج لكل دولار في ديسمبر 2014، كإجراء لرفع حصيلة صادرات النفط المقومة بالدولار ؛
- اتّخاذ تدابير تقشفية ضمن قانون المالية 2016، حيث انخفضت نفقات التسيير بنسبة 3.31%ونفقات التجهيز بنسبة 15.98% سنة 2016مقارنة بسنة 2015؛
- اتّخاذ إجراءات للحدّ من الواردات؛
- اتّخاذ تدابير ضريبية جديدة تمثلت أساسا في توحيد الضريبة على أرباح الشّركات بمعدل23%، حيث كانت في السابق19% بالنسبة لشركات الإنتاج و25%بالنسبة لشركات الاستيراد وشركات الخدمات، رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة؛
- اتّخاذ تدابير لتحسين مناخ الأعمال .

ب. **التنويع الاقتصادي من خلال تبني تدابير إستراتيجية :** ما يمكن ملاحظته من جملة التدابير المتّخذة من طرف السّلطات احتواء أزمة انخفاض أسعار النفط، نجدها عموما أنها حلول مؤقتة مداها قصير، وبالتالي يجدر على السلطات والمتخصصين في النشاط الاقتصادي والقادرين على التدخل، تبني حلول إستراتيجية قائمة على اقتصاد غير نفطي، حتى تتفادى الدولة الجزائرية مستقبلا التخوف الناجم عن انخفاض سعر البرميل في كل مرة . من جملة هذه التدابير مايلي:[27]

- تطوير الصّناعة الإستخراجية ومشتقات البترول على غرار زيوت محركات السيارات، إضافة الى تنفيذ برنامج لانتاج المواد البتروكيماوية الذي من شانه يوفر على الدولة نحو 25 مليار دولار من فاتورة استيراد هذه المواد؛
- دعم وإنشاء المزيد من الصناعات التحويلية، بهدف دعم الاستقلال والامن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات من الغذاء والدواء التي تتفاقم سنويا ؛
- بناء قواعد اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا .

تعتبر المداخل الثلاثة رئيسية للتقدّم نحو سياسة ناجحة للتنويع الاقتصادي ، وعدم إعطائها الأولوية يبقي الجزائر رهينة النفط، وتبقى خصائص الاقتصاد الحالية هي نفس الخصائص التي تميّز بها منذ الاستقلال .

كما يمكن اقتراح بعض الحلول والسّياسات التي يمكن من خلالها نجاح مشروع التّنويع الاقتصادي، خاصة وانّ الجزائر تتمتع بمقومات اقتصادية عديدة، يمكن أن تشكّل روافد قوية للاقتصاد ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تشجيع دور القطاع الخاص ؛
- الاستثمار في التّجمعات الصّناعية عالية الإنتاجية ؛
- دعم المصدرين وتشجيع المؤسسات ذات الكفاءة على التصدير خارج قطاع المحروقات؛
- تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي : حيث يساهم رأس المال الأجنبي بشكل فعال في تنويع الصادرات خارج المحروقات ونقل التكنولوجيا، لذلك يتعين على السلطات اتخاذ تدابير تحفيزية و توفير مناخ ملائم لتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، ليس فقط في قطاع المحروقات ؛
- إنشاء شراكات بين مؤسسات اقتصادية محلية وشركات أجنبية، للاستفادة من الخبرات الدولية، ونقل التكنولوجيا، ورفع تنافسية المؤسسات الجزائرية؛
- الاستثمار في المورد البشري، من خلال التأهيل الذي يعتمد على التدريب والتكوين، وذلك لخلق يد عاملة مؤهلة للتكيف مع المتطلبات الحديثة، التي تتطلّب بدرجة كبيرة مهارات بشرية مناسبة.

2.4 أساسيات تعزيز التنافسية الدولية من أجل إنجاح التنويع الاقتصادي

يتّضح من المبحث الأول، أنّ عملية بناء ودعم القدرات التّنافسية هي عملية مهمّة وديناميكية، والدّليل على ذلك اهتمام الأشخاص والمنظّمات و الدّول بدراستها وتحليلها كلّ حسب طريقته والهدف المبتغى من كسبها.

وبالتاليلتعزيز القدرة التنافسية للجزائر من خلال سياسة للخروج من تبعيتها للنفط، ومحاولة تنشيط القطاعات الأخرى لتنويع مداخيل الدولة وتنمية الصادرات، لابد من بذل مجهودات كبيرة، من خلال تبني سياسات للقيام بإصلاحات من أجل تهيئة مناخ بلوغها ، وتتمثّل تلك السّياسات فيما يلي[28] :

1. **السّياسات الاستثمارية:** إنّ تحسين المناخ الاستثماري له أهمية كبيرة في جذب التقنيات الحديثة وانسياب الأموال من الخارج إلى الداخل، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية ومواجهة المتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية، وظاهرة العولمة، وما تحققه من تنافسية عالمية، ولتهيئة المناخ الاستثماري يجب مراعاة مايلي:

- العمل على توفير بيئة اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية ؛
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة، مواكبة للتطوّرات والتغيرّات المستمرة في الأسواق، وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛
- دور الّدولة الرّقابي لجذب الاستثمار، مع تحديد مجالات التدخل الحكومي مع عدم تغيير السياسات المتبعة عند تغيير الحكومات، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمارات .

2. **السّياسات المالية والتجارية** : يمكن إيجاز أهم السّياسات المالية والتّجارية الداعمة للقدرة التنافسية في :

- إيجاد قطاع مالي يتميّز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية ؛
- توضيح السّياسات للإصلاح الضريبي، إضافة إلى خفض الأعباء الإجرائية المالية التي يتحملها المستثمرين والمصدرين؛
- تعديل هيكل الرسوم الجمركية من خلال الخفض التدريجي لها تزامنا مع النضج التدريجي للمنشات المحلية؛
- الاهتمام بنشاط التسويق الالكتروني عبر شبكة الانترنت .

3. **السّياسات النّقدية :** مما لا شك فيه أن السّياسات النقدية التي تتبعها الدولة له تأثير على نمو الصادرات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمنافسة للمنتج المحلّي ،وبناءا عليه يجب تخفيض أسعار الفائدة على القروض، والعمل على ضبط سعر الصّرف عند مستويات واقعية والتّنويع في الأوزان النّسبية للعملات القابلة للتّحويل.

4. **السّياسات الصناعية :** من أجل التّفاعل الايجابي مع الانفتاح والاندماج ، لابد من تقديم حوافز خاصة بتشجيع الاستثمار الصّناعي في المشروعات كثيفة العمالة والمجالات التي تولّيها الدولة أهمية ،وكذا تشجيع استخدام التكنولوجيات، وذلك بإعفاء الواردات من المعدات وأجهزة البحث والتطوير من الرسوم الجمركية ، وكذا تقديم حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير ورعاية الابتكار في المنتجات الصناعية بتصميمات محلية متطورة .

كما اقترح المعهد العربي للتّخطيط على الدول العربية إجمالا تبني مجموعة من السّياسات التي من شأنها النهوض بتنافسيتها، والتي حددتها فيما يلي [29]:

- **سياسات صناعية واعية :** إنّ خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصّص الصّناعي، والتوجّه نحو سلع ديناميكية يزيد عليها الطلب، والتأقلم مع تغيّر الطلب العالمي بصفة عامة، والقيام بجهود فعلية نحو تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل. كما يتطلّب الدخول في اتفاقيات الشراكة وتوقيع الاتفاقيات الدولية والانفتاح، فهي عوامل تشجّع على الانضباط في مجال الأعمال، وتساعد على التأقلم مع البيئة العالمية ؛
- **سياسات دعم الصادرات واختيار القطاعات والصّناعات المعوّل عليها :** والتي كان لها دور كبير في نجاح دول شرق أسيا، حيث حققت معدلات نمو قياسية.ويعزى هذا النجاح إلى سياسة اختيار القطاعات الصناعية الملائمة التي من شانها أن تكون أكثر تنافسية من غيرها وتحقق أعلى مستويات التشابك القطاعي مع بقية الاقتصاد ؛
- **برامج تحديث الصّناعة :** هي برامج تخدم التّنافسية والتي يمكن بلوغها، بتخفيض تكلفة العمالة وإعادة هندسة المشروعات، وذلك بالاستثمار في التّقنيات الحديثة وتغيير حصص عوامل الإنتاج، بما يضمن زيادة الكفاءة والإنتاجية وتدريب العاملين وإعادة توزيع العمل وتنظيم العمليات الإنتاجية .
- **سياسات تجارة خارجية منفتحة :** تشكو السّياسات المباشرة المعتادة في التّجارة الخارجية العربية و الجزائرية خاصة من

مشكلات لا تساعد على استدامة التنّافسية، وتضم هذه السّياسات الرّقابة الجبائية المتمثلة في الرّسوم والدعم، والرّقابة التّجارية المتمثلة في الحصص الاستيرادية والتّصديرية، ومختلف الحوافز غير الجمركية، الرّقابة النقدية التي تضم الرقابة على الصرف، وغيرها من معوقات دعم تنافسية الصادرات ، إضافة إلى الإجراءات الإدارية الجدّ معقدة . حيث يعتبر تواضع التسهيلات داخل الموانئ والمطارات، وإجراءات الرّقابة والمعايير التّقنية كالتّفتيش ومنح الشّهادات قبل مغادرة الوطن، من شأنها أن تساهم في تثبيط عمليات التصدير ؛

- **دعم الابتكار وتوطين التقانة:** حيث يؤثّر التقدم التّقني والتكنولوجي على عوامل مرتبطة بالتنافسية، كالتّكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصّادرات وحصص الأسواق، كما يؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار فيه.

وبناءا على ما تقدم نخلص الى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق النقاط الموضحة في الجدول:[30]

محاور الاستراتيجية	اليات تنفيذ الاستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في افاق 2020 الى غاية 2030 ، وذلك من خلال الخوض في اصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة – التركيز على القطاعات التصديرية – تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية .
تغيير بشكل أساسياطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري – تحسين الشفافية واليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق – الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات –كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الاسلامية
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات – تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات – الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها الى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبنيمقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	اصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وادماج الشباب – وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.

5. خاتمة :

يعتبر النّفط وكل الموارد الطبيعية نعمة بالنسبة لكل الدول التي أنعم الله عليها بها، خاصة منها التي تحسن استغلالها وتستثمر عائداتها في مشاريع استثمارية جديدة تستطيع من خلالها تشجيع القطاعات الإنتاجية الباقية في المساهمة بخلق الثروة، والاجتهاد في تنويع اقتصادها بجلب استثمارات أجنبية وخلق وظائف وكسب الخبرات والتكنولوجيات. لكن هذه النعمة قد تنقلب نقمة على الدول التي تعوّل على هذه الخيرات باعتمادها على قطاع المحروقات بشكل كبير، وبالمقابل تهميش باقي القطاعات كالزراعة والسّياحة والصناعات التحويلية.

وقد وضحنا فهذه الورقة البحثيةمدى خطورة الوضع الذي تواجهه الجزائر باعتبارها دولة يهيمن على اقتصادها النفط، وهو ما يفرض عليها تحديات كبيرة من اجل إيجاد مكانة في ترتيب الدول من حيث التنويع الاقتصادي وكذا التنافسية الدولية . وهو ما يجيب على فرضيتنا المطروحة كون الاقتصاد الجزائري غير تنافسي سواءا بالنسبة للدول العربية النفطيةوحتى لاقتصاديات الدول العربية غير النفطية.

ومن اجل تعزيز تنافسية الجزائر وتوطيد مكانتها في الاقتصاد العالمي على الحكومة ضرورة الإسراع في اتخاذ السياسات الملاءمة لذلك، ولعل أهم تلك المقومات التي يمكن تبنها ما يلي:

- توفير البنية التحتية المتينة والعصرية.
- محاولة التعاون بين القطاعين الخاص والعام.
- تطوير ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوصفها الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر..
- توفير مناخ استثماري معزز يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
- الترويج للمنتجات المحلية من خلال اقامة المعارض والأحداث ذات المستوى العالمي.
- دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية النفطية وغير النفطية بهدف التعاون المشترك لتنمية اقتصادياتها .

6. قائمة المراجع:

- المقالات:

- امال براهمية، عبد المالك بضياف،" تنافسية الاقتصاديات العربية : التقييم واليات التطوير"، حوليات جامعة قالمة، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد14، مارس، 2016، ص287.

- محمد مدياني، فاطمة الزهراء ، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري"، مجلة الحقيقة، العدد31، جامعة أدرار، الجزائر،2014،ص470.

- سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد،"دور برامج الاستثمارات العمومية في تنويع الاقتصاد الجزائري و رفع معدلات النمو الاقتصادي2001-2014"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، كلية الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،العدد الأول2016، ص54.

- عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ،" التنويع الاقتصادي و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، السنة العاشرة ،المجلد الثامن ، العدد31، 2014 ، ص57.

- دريس رشيد، "انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2012-2000"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد11 ، 2014 ، ص27.

- نوي نبيلة، " تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج جديد قائم على التنويع الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد15، 2016.

- حاكمي بوحفص، "تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط : دراسة حالة الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد التاسع ، ص381-382.

- بن عبد الفتاح دحمان "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية" ، ورقة بحث في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07العدد 01، 2018 ، ص15-16..

- اطروحات ورسائل :

- عبد القادر عبيدلي،"تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية2005-2014"،أطروحة دكتوراه جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2016-2017، ص32.

- ظافر محمد حمود، ،"القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الخارجية "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد"، جامعة دمشق، سوريا، 2015 ، ص50.

- كتب:

سامي عفيفي حاتم،"الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار لمصرية اللّبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص283.

- سلاسل ودوريات :

- المعهد العربي للتخطيط،" سياسات التنافسية "، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 115.

- المعهد العربي للتخطيط،" المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 75.

- المرصد الوطني للتنافسية، ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي"، سوريا، تموز2011.

- محمد عدنان وديع،"القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد24،السنة الثانية.
- صندوق النقد الدولي، "سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"،2015.
- WORLD ECONOMIC FORUM , « What is competitiveness ? ».
- Stephane Garelli, «The fundamentals and hystory of competitiveness »,IMD world competitiveness yearbook, June2014.

- مواقع الانترنيت:
- المنتدى الاقتصادي العالمي على الموقع التالي :https://www.weforum.org
- مكتب دبي للتنافسية ،دائرة التنمية الاقتصادية على موقعها الرسمي التالي :http://www.dco.gov.ae
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " بالأونكتاد " على موقعها الرسمي التالي:http://unctadstat.unctad.org

7. هوامش:

[1] عبد القادر عبيدلي،"تنافسية اقتصادات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية2005-2014"،أطروحة دكتوراه جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2016-2017، ص32.

[2] المعهد العربي للتخطيط،" سياسات التنافسية "، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 115، يوليو/تموز2012، السنة الحادي عشر، 2012، ص2-3.

[3] المعهد العربي للتخطيط،" المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 75، يوليو/تموز، السنة السابعة،،2008 ص12.

[4] WORLD ECONOMIC FORUM , « What is competitiveness ? ». consult the 23/02/2017 at the address : https://www.weforum.org/agenda/2016/09/what-is-competitiveness

[5] WORLD ECONOMIC FORUM . sur le site official: . https://www.weforum.org

[6] سامي عفيفي حاتم،"الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، الدار لمصرية اللّبنانية، القاهرة، مصر، 2005،ص283.

[7] Stephane Garelli, «The fundamentals and hystory of competitiveness »,IMD world competitiveness yearbook, June2014,p.488.

[8] المرصد الوطني للتنافسية، ،"التنافسية في الفكر الاقتصادي"، سوريا، تموز 2011،ص7.

[9] امال براهمية، عبد المالك بضياف،" تنافسية الاقتصاديات العربية : التقييم واليات التطوير"، حوليات جامعة قالمة، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، مارس، 2016 ، ص287.

[10] محمد مدياني، فاطمة الزهراء ، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري"، مجلة الحقيقة، العدد31 ، جامعة أدرار، الجزائر،2014،ص470.

[11] مكتب دبي للتنافسية ،دائرة التنمية الاقتصادية،دبي. يمكن الاطلاع على موقع المكتب على العنوان:http://www.dco.gov.ae

[12] المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص22-27.

[13] محمد عدنان وديع،"التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية"، المعهد العربي للتخطيط"،ص 24.

[14] محمد عدنان وديع،"القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد24،السنة2، ديسمبر،2003،ص22.

[15] ظافر محمد حمود، ،"القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الخارجية "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد"، جامعة دمشق، سوريا، 2015،ص50.

[16] رئاسة مجلس الوزراء -هيئة تخطيط الدولة- "مشروع دعم الجاهزية التّنافسية"، التّقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصادالسّوري،2007ص29-30.

[17] محمد عدنان وديع،"القدرة التنافسية وقياسها"، مرجع سبق ذكره،ص23.

[18] سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد،"دور برامج الاستثمارات العمومية في تنويع الاقتصاد الجزائري و رفع معدلات النمو الاقتصادي2001-2014"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، كلية الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،العدد الأول 2016، ص54.

[19] عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ،" التنويع الاقتصادي و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، السنة العاشرة ،المجلد الثامن ، العدد 31، 2014 ، ص 57.

[20] . لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ،" التنويع الاقتصادي و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق" ، مجلة الغري للعلوم

الاقتصادية و الادارية، السنة العاشرة ،المجلد الثامن ، العدد 31، 201459. ، ص

[21] دريس رشيد، "انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، 2014.27، ص ،

[22]- Laabas, Belkacem, Abdmoulah, Walid, "Assessment of Arab export competitiveness in international market using trade indicators 2000-2006", API WPS 1010, 2010.

[23] إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع الرسمي http://unctadstat.unctad.org

[24] جاسم حسين، "تقارير: التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 أوت 2014،ص2-9.

[25] صندوق النقد الدولي، "سبل التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، 2015، ص05.

[26] نوي نبيلة، " تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج جديد قائم على التنويع الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،ن العدد 15، 2016، ص271.

[27] حاكمي بوحفص، "تنوع الاقتصاد وأفاق فك الارتباط بالنفط : دراسة حالة الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد التاسع، ص381-382.

[28] محمد امين لزعر، "سياسات التنويع الاقتصادي : تجارب دولية وعربية"، المعهد العربي للتخطيط ،ص 15.

[29] صالح العصفور، "سياسات التنافسية"، دورية جسر التنمية، العدد 115، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص09.

[30] بن عبد الفتاح دحمان "استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية" ، ورقة بحث في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، 2018، ص15-16.